تفسير ديناميكية التحضر في الجزائر دراسة قياسية (1990-2017)

Explanation of the dynamics of urbanization in Algeria: An econometric study

لعماري خديجة [1]، khadidja Lammari بن عاتق حنان [2] Benatek Hanane

[1] جامعة مصطفى سطمبولي معسكر ، khadidjaeconom@gmail.com

[2] جامعة مصطفى سطمبولي معسكر ، hanane.hadjemaoui@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/30 تاريخ القبول: 2020/03/11 تاريخ النشر: 2020/04/03

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن العلاقة التي تربط التنمية الاقتصادية بالتحضر في الجزائر قصد معرفة إلى أي الموجتين يمكن تصنيف تجربتها التحضرية، حيث قمنا بإجراء دراسة قياسية قدرنا فيها النموذج وفقا لأسلوب ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017.

و قد أظهرت النتائج عدم وجود أية علاقة ما بين التنمية الاقتصادية والتحضر في الجزائر أي أن ظاهرة التحضر في الجزائر لم يرافقه في المقابل تنمية اقتصادية.

كلمات مفتاحية: التحضر، التنمية الاقتصادية، العامل الديمغرافي، الجزائر.

تصنيف **JEL** : C22, R11, R00

Abstract:

The objective of this study is to determine the relationship between economic development and urbanization in Algeria in order to see if the urbanization process was generated by economic recovery. We performed an econometric study over the period (1990-2017) using the ARDL model.

The results obtained showed that there is no real relationship between urbanization and economic development, in other words, the phenomenon of urbanization in Algeria has not been accompanied by economic development.

Keywords: urbanization, economic development, demographic factor, Algeria.

Jel Classification Codes: R00, R11, C22.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de déterminer la relation entre le développement économique et l'urbanisation en Algérie afin de voir si le processus d'urbanisation a été engendré par la relance économique. Nous avons effectué une étude économétrique sur la période (1990-2017) en utilisant le modèle ARDL.

Les résultats obtenus ont montré qu'il n'y pas de vrai relation entre l'urbanisation et le développement économique, en d'autres termes, le phénomène de l'urbanisation en Algérie ne s'est pas accompagné de développement économique.

Mots clés: urbanisation, développement économique, le facteur démographique, Algérie.

Jel Classification Codes: R00, R11, C22

المؤلف المرسل:د.بن عاتق حنان ، الإيميل: benatekhanane@gmail.com

1. مقدمة:

التحضر من المنظور الاقتصادي يفهم على أنه عملية رافقت التحول في الهيكل الاقتصادي أي أن التنمية الاقتصادية هي القوة الدافعة له، وقد ساد هذا الاعتقاد عقب ما حدث في أوروبا، فالتحولات الهيكلية في سوق العمل فيها دفعت بسكان الريف إلى الهجرة نحو الحضر حيث الأجور مرتفعة، من هنا قام علماء الاقتصاد في مجال التنمية بتعميم هذا وإسقاطه على باقي المناطق وتوصلوا إلى أن التحضر هو نتاج فرعي للتنمية الاقتصادية وأن العامل الرئيسي في حدوثه هو الهجرة من الريف نحو الحضر، غير أن هذا المفهوم النظري لم يشرح عالمية الظاهرة ليتم انتقاده من قبل المؤرخين الذين رأوا أنه من الضروري فهم التحضر على أنه عملية تاريخية تحركها التغيرات التكنولوجية والمؤسساتية وليست مرتبطة فقط بالتنمية الاقتصادية إذ من الممكن أن يكون التحضر والتنمية عمليتين منفصلتين.

أما في الجزائر فقد اتسم التحضر فيها بنوع من الخصوصية حيث كان للوجود الاستعماري تأثيرا كبيرا على هذه العملية، علاوة على أنها سجلت نمو ديمغرافيا غير مسبوق عقب استقلالها أدى إلى ارتفاع معدلات التحضر فيها، وقد اختلفت دوافع الهجرة نحو الحضر عبر تاريخها. كما لوحظ استمرارا لارتفاع معدلات تحضرها في فترات كان فيها النمو الاقتصادي سالبا ما يعني أن عملية تحضرها لم تستجب فقط لدوافع اقتصادية، ومنه تبين أن واقع الظاهرة قد انحرف عن التفسير المعتمد من قبل منظري النماذج التنموية الكلاسيكية.

بناءا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها كالآتي : ما هي محددات التحول الحضري في الجزائر.؟

و للإجابة على إشكالية البحث سوف نعتمد على الفرضية التالية: هناك عوامل أخرى بخلاف التنمية الاقتصادية تفسر ظاهرة التحضر في الجزائر.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا العمل إلى تسليط الضوء على عملية التحضر في الجزائر قصد إيجاد تفسير لها وفهم دوافعها التي كما يبدو أن لها خصائص تختلف عن تلك التي ميزتها في الدول الصناعية سابقا.

منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة و اختبار فرضيتها اعتمادنا المنهج الوصفي و التحليلي لتحديد العوامل الرئيسية للتحضر في الجزائر، كما استندنا على المنهج الكمي من خلال القيام بدراسة قياسية لمعرفة أثر التنمية الاقتصادية على التحضر في هذا البلد.

2. الجانب النظري للتحضر:

إن شرح ظاهرة التحضر ليس بالأمر البسيط، ومن الخطأ جدا الاعتقاد بأنها ظاهرة مفهومة كليا وهذا لارتباطها بعوامل مختلفة ومتداخلة، لكن بالرغم من ذلك فإننا نجد من حاول تفسرها، وقد انقسمت الأعمال بشأنها إلى مجموعتين من النظريات الاقتصادية والديمغرافية مع وجود بعض الأعمال التي حاولت الدمج بينهما.

1.2 التنظير الاقتصادي للتحضر:

1.1.2 نماذج التنمية المزدوجة:

أصل هذه النماذج هو نموذج الاقتصاد المزدوج المقترح من قبل (Zelai, 2008, p. 11) Lewis (1954 الذي يعتبر في المقام الأول نموذجا تنمويا، إنما وبارتكازه على عملية إعادة توزيع اليد العاملة من القطاع التقليدي الريفي نحو القطاع الحديث الحضري ساهم في إثراء نظريات الهجرة الريفية الحضرية والتحضر(David, 2008, p. 36) ليعتمد كأول نموذج للتحضر، وقد طور لاحقا من Ranis et Fei سنة 1961 (Sean, 2011, p. 3)هذه النماذج تهدف إلى إعطاء مخطط تنموي نموذجي للدول النامية والتي يفترض أن اقتصادها مقسم إلى قطاعين:

قطاع تقليدي (الكفاف): يعتمد على الزراعة، انتاجيته الحدية للعمل منخفضة حتى أنها أقل من الأجر الحقيقي الذي هو بالأساس متدني كما أن هناك فائض في العمالة على مستوى هذا القطاع، وقطاع حديث رأسمالي: يتميز بتركز الاستثمارات فيه، وبالأجور المرتفعة والإنتاجية الحدية المرتفعة أيضا. في ظل هذه الظروف وكاستجابة للتفاوت في الأجور سوف يميل عمال قطاع الكفاف حتما إلى الهجرة نحو القطاع الحديث، حيث تستمر هذه الحركة نحو ذات المناطق غير أن استمراريتها مرهونة بلا

محدودية العمالة لتدرج كافتراض إضافي، هذا الوضع يصب في صالح الطبقة الرأسمالية التي لن تضطر إلى رفع الأجور كونها تبقى ثابتة. إذن بعد عرض فرضيات هذه النماذج فإن حلها بسيط حيث يرى Lewis أن التنمية تتحقق جراء الانخفاض التدريجي في رصيد العمالة على مستوى قطاع الكفاف وتخصيصها في القطاع الحديث عالي الإنتاجية (David, 2008, p. 37)، ما يساهم في تحسين الإنتاجية الكلية للعوامل على المدى القصير ، و تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل لأن وحدها الطبقة الرأسمالية قادرة على الادخار و الاستثمار بطريقة منتجة تسمح بعرض إمكانية حدوث تراكم في رأس المال هذه العملية تكرر في المناطق الحضرية ما يقود إلى خلق المزيد من فرص العمل بها الأمر الذي يحفز على الهجرة نحوها وبسب استمراريتها يحدث التحضر(Zelai, 2008, p. 13) ، ومن هنا تم الخروج باستنتاج هام مفاده أن التنمية الاقتصادية هي القوة الدافعة للتحضر و أن الآلية التي تربط بينهما هي الهجرة من الريف نحو الحضر (Sean, 2011, pp. 2-4)

لكن بالرغم من أن علماء الاقتصاد في مجال التنمية قد قدموا شرحا للتحضر إلا أن نماذجهم لم تسلم من الانتقادات فالنظرة الإيجابية حول الهجرة والتحضر التي سادت في الخمسينيات تغيرت في الستينيات بعد ظهور دراسات بينت أن معدلات البطالة الحضرية تزايدت في البلدان الأقل نموا ليتحول ذلك التفاؤل إلى تشاؤم مالتيسي جديد.

2.1.2 نموذج Harrisو Todaro:

ذلك التشاؤم المالتيسي الجديد تم اعطاؤه تبرير نظري سنة 1969 بعد ظهور نموذج Todaro لهجرة اليد العاملة و البطالة في المناطق الحضرية، وقد تم التوسع فيه سنة 1970 من قبل Todaro في عمل مزدوج مع Harris

(JEFFREY G, 1988, pp. 442-443) حيث تعتبر مساهمتها شرحا بسيطا لكنه في ذات الوقت قويا لذلك التزامن الآني و المتناقض ما بين التدفقات المستمرة في الهجرة و الارتفاع في معدلات البطالة في مدن المناطق الأقل نموا .وقد استندا فيه على توليفة من العناصر اللافتة أهمها تأثر الهجرة نحو الحضر بالأرباح المتوقع تحقيقها هناك حيث تستمر طالما أن الأجر المتوقع تحقيقه في الحضر يفوق ما هو مطبق فعلا في الريف وتتوقف لحظة تعادلهما. الأجر المتوقع يساوي الأجر الفعلي مضروب في احتمالية التوظيف، من خلال هذا يتبين أن التوظيف في الحضر محتمل وليس أكيد ما يعني أن البطالة أمر وارد وأن التوازن في هذا النموذج يتوافق مع وجودها. ومن أجل فهم نموذج HT يمكن العثور على توضيح أكثر فاعلية من خلال ما قدمه كل Corden وFindlay سنة 1975 اللذان شرحا هذا النموذج في مخطط.

الشكل 1: العرض الهندسي لنموذج Todaro حسب Findlay وCorden

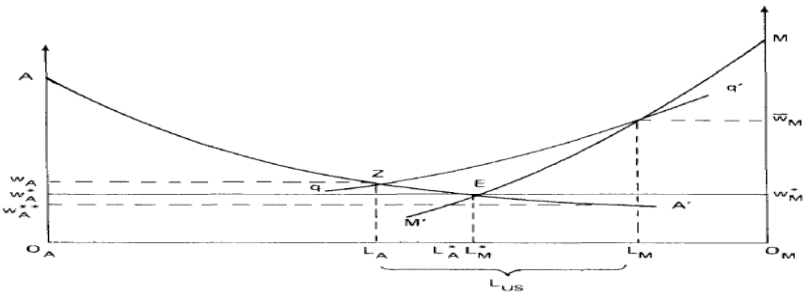

المصدر: **Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization. *Handbook of development economics*, p: 444.**

يقوم هذا النموذج على فكرة تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين قطاع زراعي ريفي مدخلاته اليد العاملة والأرض وآخر صناعي حضري يستخدم اليد العاملة ورأس المال، إضافة إلى افتراض أن العامل الوحيد التام الحركة هو اليد العاملة مع بقاء العاملين الأخريين عاجزين عن الحركة داخليا، وكل هذا يجري ضمن اقتصاد مغلق، أيضا إجمالي اليد العاملة ثابت وعليه فإن الإشكال الوحيد المطروح هنا هو الكيفية التي تتوزع بها العمالة ما بين القطاعات.

بالنسبة للمخطط فهو يظهر منحنيين للطلب على العمل (AA') يمثل منحى الطلب على اليد العاملة في الزراعة الذي يتزامن مع (MM') منحى الطلب على اليد العاملة في القطاع الصناعي (W. M, 1975, pp. 59-60) ،أما في شرحه فينطلق من افتراض أن الأجور تتساوى بفضل الهجرة من الريف نحو الحضر في ظل غياب جمود الأجور وبناءا على هذا التوازن يتحقق عند النقطة (E) أين يتقاطع المنحنيين عندها يحدد الأجر التوازني المثالي ($W^*_M=W^*_A$). غير أن هذا الوضع المثالي يبقى بعيدا عن واقع الدول النامية لأمر بسيط وهو أن الأجور لا تتساوى وعليه يسود اعتقاد بأن الأجور في القطاع الصناعي هي جامدة وليست مرنة كونها محددة مؤسساتيا عند مستوى يفوق الأجر التوازني (W^*_M) هذا ما يحد من قدرة القطاع الصناعي على استيعاب العمالة لأنها تضطر لتوظيف فقط الكمية التي تتناسب مع تلك الأجور العالية والتي تمثل ($L_M O_M$).في الوضع الراهن وبافتراض أن البطالة غير مسموح بها كما جاء في الأدبيات الكلاسيكية فإن جميع من فشل في الحصول على عمل في القطاع الصناعي سوف يجد نفسه مجبرا على قبول العمل في القطاع الزراعي عند مستويات منخفضة (W_A^{**})، ليصبح جليا وجود فجوة في الأجور التي تعتبر احدى السمات اقتصاديات الدول النامية (JEFFREY G, 1988, p. 443) إذن هذا التفاوت يكون هو الدافع وراء الهجرة من الريف نحو الحضر غير أنها في هذه الحالة سوف تكون مصحوبة بمحدودية العمالة في الحضر، هنا يتم التساؤل حول عدم توقف الهجرة بالرغم من إدراك المهاجرين أن الوظائف هي محدودة في الحضر ، وقد اعتبر هذا الصراع العنصر الجوهري عند تودارو (Zelai, 2008, pp. 14-15)

حيث حاول شرحه بالاعتماد على فرضية التوقعات التي تنص على أن الدوران عشوائي في قوة العمل في القطاع الحديث فجميع سكانه لديهم فرصة التوظيف يوما ما، أي كأن العمل يخصص عن طريق اليناصيب. كما رأى أن الهجرة تتأثر بالأرباح المتوقع تحقيقها في الحضر وعليه المهاجر المحتمل يقوم في كل لحظة بحساب الأجر المتوقع انطلاقا من احتمالية التوظيف من ثم مقارنته بالأجر المطبق فعلا في الريف، وقد أضاف أمر مهم وهو أن القطاع الحضري ينقسم إلي قطاعين فرعيين هما الصناعي الرسمي أجوره مرتفعة و القطاع الغير رسمي أجوره متدنية تقارب الصفر .

افتراضات هذا النموذج هي متناسقة جدا، واستنادا عليها يتم حل اشكال هذا النموذج لكن من أجل ذلك ينبغي تعين الوضع التوازن الجديد أي معرفة الأجر الذي يجعل المهاجر المحتمل غير مبالي بمكان العمل بالتالي تتوقف الهجرة ويتم هذا لحظة تساوي الأجر المتوقع مع الأجر الفعلي الريفي : $\overline{W_A}= W_M (L_M / L_u)$ (JEFFREY G, 1988, p. 444)هذا الأجر يتم اسقاطه على المخطط وهو المبرر لاستخدام المنحنى('qq') (W. M, 1975, pp. 61-62)ليتضح من الشكل أن ($O_A L_A$) هي اليد العاملة في الزراعة أما (L_{US}): هي موزعة ما بين العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع الغير رسمي بأجور متدنية، إذن التوازن تحقق مع وجود بطالة. من هنا رأى(JEFFREY G, 1988, p. 445) أن Todaro قدم بعض الحقائق التي تحدث على مستوى سوق العمل في الدول النامية كما توصل إلى أن الأجور المرتفعة في الحضر تواصل في اجتذاب العمال وهي التي تقود إلى بروز ظاهرة التضخم الحضري « over-urbanization ». وقد تلت عديد من الأعمال ما جاء به Todaro بعضها توسع فيه والبعض الآخر أبدى تخفضا حول افتراضاته(David, 2008, p. 43) لأنها تستحق المزيد من البحث.

من خلال ما سبق يلاحظ أن الجانب الاقتصادي قد ألح على إعطاء أولية للفروقات في الأجور أثناء تفسيرهم للهجرة نحو الحضر هذا ما أدى إلى حصر ظاهرة معقدة في عامل واحد، في الوقت الذي ظهرت دراسات أحصت عدة عوامل لها كذلك الشيء اللافت أن التفسير الاقتصادي قد أهمل الجانب الديموغرافي كعامل مفسر للتحضر.

2.2 التحليل الديمغرافي للتحضر:

تنطلق هذه التحليلات من افتراض أساسي يكمن في أن نمو سكان المناطق الحضرية يعود لاجتماع ثلاث أسباب رئيسة وهي الزيادة الطبيعية، الهجرة من الريف نحو الحضر وإعادة تصنيف المناطق، غير أن آخر عنصر من غير المنطقي أن يكون عامل مساهم في النمو الحضري نظرا لارتباطه بالعاملين السابقين، لذا فالتركيز نجده منصب فقط حولهما. إذ يرجع الديمغرافيون التغيرات التي تحدث فيهما إلى الديناميكية السكانية المرتبطة بالتحول الديمغرافي (Sean, 2011, p. 5)هذه الديناميكية تربطها علاقة وطيدة بالتحول الحضري يمكن إبرازها من خلال المخطط التالي:

الشكل2: مراحل التحول الديمغرافي والتحول الحضري:

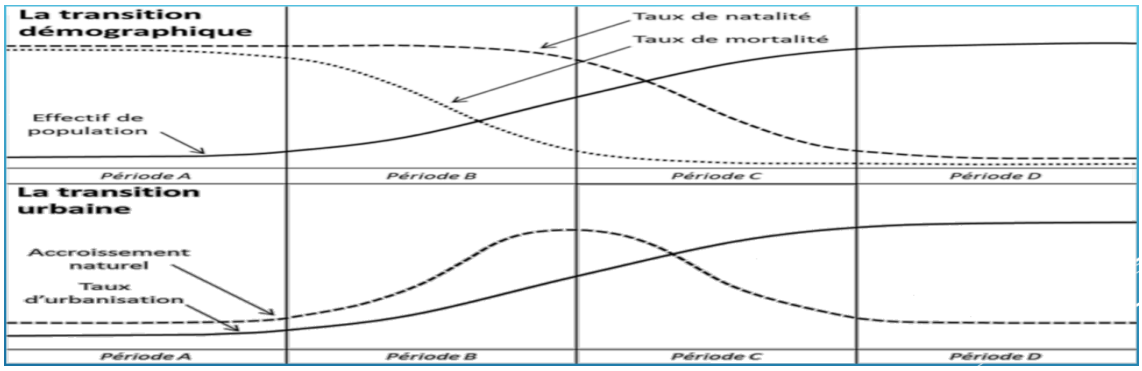

المصدر : **Halleux, J. M. (2015). Les territoires périurbains et leur développement dans le monde: un monde en voie d'urbanisation et de périurbanisation. *Territoires périurbains. Développement, enjeux et perspectives dans les pays du Sud, p* : 47.**

يعرض نموذج التحول الديمغرافي العبور من نظام ديموغرافي يتميز بمعدل ولادات ومعدل وفيات مرتفعين الأمر الذي يبقي على معدل الزيادة الطبيعية منخفضا المرحلة (A) نحو نظام ديموغرافي جديد يكون فيه كلا المعدلين السابقين منخفضين المرحلة (D) (Jean-Marie, 2015, p. 46)الأمر المهم هنا أن هذا التحول مقترن في كل مكان بفترة من التوسع السكاني السريع الناتج عن الانخفاض في معدلات الوفيات الذي يسبق الانخفاض في معدلات الولادات(الخصوبة) ما من شأنه خلق إطار زمني كبير تتجاوز فيه الولادات الوفيات المرحلة (B) (Sean, 2011, p. 5)يستمر هذا الوضع إلى غاية تدخل ظروف غير ديموغرافية تعمل على احداث تأثيرات كبيرة في معدلات الخصوبة فتبدأ في الانخفاض تدريجيا(Joseph, 1965, p. 696) ما يؤدي إلى العبور إلى المرحلة (C) وينتج عن هذا زيادة في معدلات النمو الطبيعي التي تكون سببا في تزايد التعداد الاجمالي للسكان .أما عن التحول الحضري فيحدث عندما ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية في هذه المناطق الحضرية على إثر انخفاض معدلات الوفيات التي تسبق انخفاض معدلات الخصوبة هناك، ليزداد معها سكان تلك المناطق، غير أن حدوثه في هذه الحالة مرهون بضرورة تجاوز الزيادة الطبيعية في الحضر نظيرتها في الريف(Sean, 2011, p. 5) من ناحية أخرى فإن التحضر يعمل على الحد من الولادات بالتالي يساهم في العبور إلى المرحلة (C) من مراحل التحول الديمغرافي ومع الاستمرار في انخفاضها تكتمل مراحل هذا العبور(Jean-Marie, 2015, p. 46) . وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن حدوث التحضر كاستجابة لعوامل ديمغرافية هو أمر وارد من الناحية النظرية غير أنه نادر الحدوث فهذه الاحتمالية الضئيلة حتمت على الديمغرافيين التركيز على الهجرة من الريف نحو الحضر ، حيث يسود اعتقاد في هذا الوسط على أن ثمة علاقة تربط ما بين النمو الديمغرافي و الهجرة لأن النمو السريع لسكان الأرياف يولد ضغطا سكانيا تقل معه الموارد الطبيعية الأمر الذي ينعكس سلبا على المستوى المعيشي وهذا ما يعتبر عامل طرد من الريف ودافعا للهجرة نحو الحضر و بالتالي يساهم في ارتفاع معدل التحضر المرحلتين (C،B) من النموذج التحول الحضري. هؤلاء المنظرين يلحون على أن التحول الديمغرافي شرطا ضروريا وكافيا لحدوث التحضر.

3.2المنظور التاريخي للتحول الحضري:

يرى أصحاب هذا التفسير أنه ينبغي فهم عملية بدء التحضر في أي بلد على أنها جزء من عملية تاريخية ترتبط بالتغيرات التكنولوجية والمؤسساتية وليست مجرد نتيجة لقوى اقتصادية أو ديمغرافية. فتلك التكنولوجيات التي ظهرت في بادئ الأمر شمال أوروبا ما بين (1800-1900) ساهمت في انخفاض الوفيات عن طريق تحكمها في الأمراض من جهة، وبتوفيرها للفائض من الطاقة (الغذاء والوقود) من جهة أخرى، وقد نتج عن كل هذا نموا سكانيا في الحضر الذي تم بصورة مباشرة عن طريق الرفع في معدلات النمو الطبيعية هناك، وبصورة غير مباشرة من خلال النمو السكاني في الأرياف الذي يترتب عنه ارتفاعا في معدلات الهجرة من الريف نحو الحضر. باختصار تمكنت التغيرات التكنولوجية من وضع حدا للقيود التي وقفت حاجزا أمام التحضر

وفقا لما استند عليه المؤرخين الديمغرافيين والمؤرخين الاقتصادين في تفسيرهم لمسألة بقاء نسبة سكان الحضر العالمية على نطاق ضيق قبل الثورة الصناعية. ويمكن تدعيم هذا المنظور بالمخطط أسفله:

الشكل 3: التفسير التاريخي للتحضر

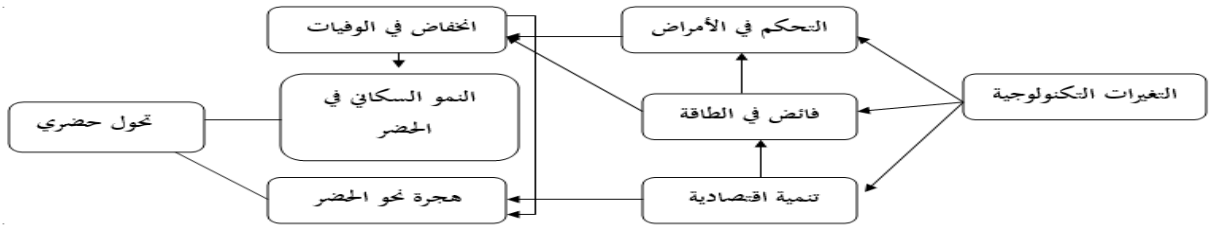

المصدر: **Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition.** ***Crisis States Research Centre Working Paper (Series 2) No. 98, p:9.***

كذلك أدت تلك التغيرات المؤسساتية والتكنولوجية مجتمعة إلى تحول أوروبا من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد جديد يتسم بارتفاع في انتاجية العوامل وانخفاض في الوفيات، هذا ما دفع إلى حدوث التنمية الاقتصادية التي تفهم على أنها تغير نوعي في هيكل الإنتاج، وهي الأخرى لها تأثير ايجابي على التحضر ونموه من خلال تحفيزها على الهجرة نحو المناطق الحضرية تزامنا مع اتساع الطلب على اليد العاملة من قبل القطاعات الغير الزراعية. أما عن حدوث التحضر في باقي مناطق العالم وفقا للجانب التاريخي كان عقب انتشار التكنولوجيات في النصف الثاني من القرن 20 من خلال التجارة والمساعدات الانمائية والاستعمار (Sean, 2011, pp. 5,6,8,9) .

من خلال هذا التحليل أثبت المؤرخون أن فهم التحضر على أنه نتاج فرعي للتنمية الاقتصادية هو استنتاج خاطئ، إذ من الممكن انفصال هاتين العمليتين وهذا ما نحن بصدد معالجته في هذا المقال لكن فيما يخص الوضع التحضري في الجزائر.

3. واقع التحضر في الجزائر:

قبل الوجود الاستعماري كانت الجزائر بلدا ذا أغلبية لسكان الأرياف(ONS, 2008, p. 1) غير أن هذا لا ينفي ماضيها الحضري طويل الأمد الذي يمتد إلى عهد الفنيقين والقرطاجيين، لكن عند الحديث عن نهضة حضرية حقيقية فيها فإنها حدثت عقب وصول الإسلام إليها وانتشاره هناك، وقد ظهرت في ذلك الوقت مدنا داخلية مثل: تيارت، تلمسان، مسيلة. مع كل هذا كانت نسبة سكان الحضر قليلة جدا ففي سنة 1830 بلغت حوالي 5% من إجمالي السكان

(HIOUL, p. 68)الذي قدر ما بين 3 إلى 5 ملايين نسمة، وقد انقسم هؤلاء إلى ثلاث فئات: رحل شبه رحل ومستقرين، آخر فئة ووفقا لمراقبين مثلت فقط 1/3 من إجمالي السكان كما أن نسبة من تركز منهم في المدن كانت هي الأخرى قليلة جدا، أما البقية أي ما يعادل 2/3 فتوزعت ما بين الرحل والشبه الرحل. وقد انتشرت المدن في تلك الفترة في كافة أنحاء الإقليم الجزائري وأكثرها اكتظاظا كانت الجزائر، وهران، قسنطينة، تلمسان عاصمة الزيانيين وهذا بحكم امتلاكها لسلطة البايات. كما ضمت المدن الكبرى حوالي 40000 ساكن أقلها اكتظاظا وصل سكانها إلى ما يقارب 10000 نسمة وفي باقي المناطق الحضرية تركز فقط 5000 ساكن.

أهم ما ميز التحضر في هذه المرحلة هو الطابع التجاري الذي غلب على معظم مدنها لأنها كانت مراكز للتسوق باستثناء الجزائر، قسنطينة، تلمسان التي كانت أماكن تمارس فيها أنشطة متعلقة بالمنتوجات والحرف التقليدية المغاربية. وما ميز تلك الفترة كذلك هو التوزع السكاني على مستوى المكان الذي لم يكن يماثل نظيره في أوربا، فالأمر الذي يثير الاستغراب هو أن المناطق الجبلية ذات الأراضي الفقيرة هي التي كانت أكثر اكتظاظا على نقيض السهوب الخصبة، هذا ما دفع (Bernard, 1929) إلى وصف التوزع المكاني للسكان آنذاك في الجزائر بأنه توزع غير طبيعي(Kamel, 2003, p. 312) .

1.3 خصائص التحضر في الفترة الاستعمارية:

أثر الوجود الاستعماري وما ترتب عنه على نمط التحضر في الجزائر وعلى تطور الشبكة الحضرية بها فيما بعد (Milton, 1971, p. 731) لأنه قد أحدث تحولات عميقة في توزع السكان على مستوى الفضاء الجزائري، ويعود السبب في ذلك إلى

مجموعة السياسات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاستعمارية والتي أثرت على نمط حياة السكان الأصلين، كما غيرت من توزعهم المكاني. ومن بين هذه الإجراءات نجد تلك المتعلقة بمصادرة الأراضي فعلى إثرها أجبر الرحل و الشبه الرحل على الاستقرار ، كذلك أدى الشروع في انشاء ما يسمى بالدوار و البلديات إلى تشكيل تجمعات سكانية ، كما أن هناك إجراء مهم آخر تمثل في عملية خصخصة الأراضي حيث سعت من خلاله السلطة الاستعمارية إلى انشاء سوق للأراضي قصد تسهيل بيعها للمستعمرين، أما عن الإجراءات المتعلقة بتطوير اقتصاده ومحاولة ربطه بالاقتصاد الفرنسي فقد حتمت على المستعمر الاهتمام بالمدن الساحلية أكثر من غيرها بسبب توافرها على الموانئ التي تمكنه من تصدير المنتوجات الزراعية و المواد الخام إلى فرنسا، لتصبح بذلك المدن الساحلية موقعا للوحدات الصناعية وتحتوي أيضا على هياكل و بنى تحتية للاتصالات. وقد تولد عن هذا الاهتمام المتزايد الذي حظيت به تلك المدن نموا سكانيا سريعا فيها فاق النمو الإجمالي للسكان إذ تضاعف عدد ساكنيها إلى 10 أضعاف في غضون قرن في حين تزايد العدد الإجمالي فقط 3 أضعاف خلال ذات الفترة. لكن لم يكن وحده الاهتمام بالمدن الساحلية من ساهمت في التحضر فعوامل الطرد في الأرياف التي تعود بالأساس إلى ما مرت به المناطق الزراعية من أزمات اقتصادية واجتماعية دائمة حفزت بدورها على النزوح من الريف والتوجه نحو الجزائر الحديثة-312 .Kamel, 2003, pp) (313 ، وفيما يتعلق بهذه الفترة عموما نجد(Milton, 1971, p. 732) قد أكد أن التحضر فيها دعم بأنشطة اقتصادية تميزت بأنها منفتحة ومثلت عاملا جاذبا نحو المدن المهمة أنذك ليعزز بذلك الطابع الساحلي للتحضر مع بقاء كل من الهضاب العليا و الجنوب قليلة السكان نسبيا .

1.1.3تطور سكان الحضر في الفترة الاستعمارية:

قامت الخدمات الإحصائية للإدارة الفرنسية بتقدير عدد سكان المناطق الحضرية في الجزائر سنة 1886 ب 523000نسمة ومعدل التحضرب13.95% ، غير أنه ينبغي التذكير بأن التمييز ما بين سكان الريف وسكان الحضر ظهر لأول مرة سنة 1926 أي عقب هذا التقدير بحولي 40سنة(ONS, 2008, p. 82) ، وقد ضم المعدل السابق ذكره السكان الأوروبيين والأصلين معا، لكن ما يلفت الانتباه هنا هو أن نسبة من عاش في الحضر من الأوروبيين في تلك السنة كانت 2/3 أي ما يعادل 60% وقد اسمرت في التزايد بحيث وصلت إلى 80 % عام 1954، بينما ظل أغلب السكان الأصليين ريفين طوال التواجد الاستعماري ففي سنة1886 تم تقدير نسبة الحضريين منهم بأقل من 10 % بالرغم من أنهم شهدوا عمليات تسكين إلا أنها كانت في معظمها متفرقة، إضافة إلى ذلك فقد عرفوا تقلبات قوية و فترات من النمو و التراجع المتعاقبة ما بين (1886-1926) ووصلت نسبتهم في آخر سنة من هذه الفترة إلى 11.8%، بينما استقر 74.4% من الأوربيين في مناطق حضرية .و فيما يخص معدل التحضر الإجمالي حينها فقد قدر ب20% كما يبين الشكل أدناه. وعليه ما يمكن الخروج به أن التحضر في الفترة الاستعمارية يعود بالأساس إلى السكان الأوروبيين أكثر من السكان الأصليين.

أما في الثلاثينات من القرن العشرين فقد بدأ التحضر يأخذ طابعه الجزائري لأن عدد الجزائريين فاق عدد الأوربيين في المدن واستمر نموهم لكن فقط بالقيم المطلقة حيث لم يطرأ أي تغير على نسبتهم التي بقيت قليلة مقارنة بالفئة الأوربية. لكن مع ذلك لا يمكن الحديث عن تسارع في النمو الحضري بين السكان الأصليين إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث بلغت نسبتهم في سنة 1948 حوالي17.3 % وفي عام 1954 وصلت إلى19.4 %، وقد تميزت الشبكة الحضرية في هذه السنة أيضا بكثافة سكانية في الشمال مع استمرار التوزع العشوائي في كل من الهضاب العليا والجنوب هذا ما لم يسمح بضمان التوزع المنتظم للتجمعات الحضرية ونتج عنه اختلالات عميقة في النظام الحضري(Kamel, 2003, pp. 313-314) .

وفيما يخص أسباب الارتفاع في معدل التحضر خلال الثلاثينات فهي تعود للنمو الديمغرافي في المناطق الحضرية في الفترة الممتدة من (1931-1936) الذي أصبح 2.79 %بعدما كان 2.55% حسب ما صرح به(ONS, 2008, p. 85) الذي تزامن مع نزوح ريفي واسع النطاق أسفر عن بروز أحياء فقيرة لأول مرة في المدن الجزائرية كان سببه ما شهده العالم عقب الأزمة الاقتصادية .HIOUL, p) (68، وقد استمر معدل التحضر الإجمالي في التزايد حيث سجل في عامي(1948-1954) ما نسبته 23.6% و25 % على التوالي كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل4 : تطور معدلات التحضر في الجزائر (1886–1954)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد على: **Office National des Statistiques ALGER**. (**2008**). ***ARMATURE URBAINE***. **Collections Statistiques n° 163/2011,p :83**.

بعيدا عن معدل التحضر وفيما يتعلق بعدد سكان الحضر توضح لنا أنه في الفترة التي سبقت الثورة التحريرية (1886-1954) أي على امتداد 68 سنة قد تضاعف ب4.1 مرة ففي بدايتها كان 523000 نسمة ليصبح مع نهايتها 2158000 نسمة. أما في المرحلة الثانية بعد انطلاق الثورة التحريرية إلى غاية 1962 فقد استمروا في التزايد بسبب النزوح الريفي القوي الذي تسببت فيه سياسة إعادة تجميع السكان و انشاء مناطق حضر من قبل الإدارة الاستعمارية التي سعت من خلالها إلى السيطرة على السكان عقب الثورة التحريرية(ONS, 2008, pp. 82-83) وبسبب هذا قال(Kamel, 2003, p. 314) "أن هذا المستوى من النمو السكاني في المناطق الحضرية الذي لا رجعة فيه يعكس أن عملية الهجرة من الريف نحو الحضر لا تعد عملية ظرفية إنما دائمة ." أما عن التزايد المستمر في معدلات التحضر أثناء الحرب فهو يعكس الارتباط ما بين العمليتين.

2.3 مراحل النمو الحضري في الجزائر عقب الاستقلال:

غداة الاستقلال انتهجت الجزائر خططا تنموية في المجال الاقتصادي ركزت بدورها على الجزء الشمالي من البلاد ونتج عن ذلك ميولات كبيرة نحو انشاء مراكز كبرى هناك الأمر الذي جعلها وجهة لسكان باقي المناطق، وقد قال (Rahmani, 1982) عن هذا الوضع "أن الجزائر تشهد نوعا من النزوح النسبي للسكان من المناطق الداخلية نحو تلك الموجودة في الشمال." ومن ناحية أخرى ساهمت هذه الحركة السكانية في تعزيز الطابع الساحلي للتحضر الذي غلب على الحقبة الاستعمارية، كما عمقت أيضا من الاختلالات التي أحدثها المستعمر بشأن التوزع الغير متساوي للسكان على مستوى الإقليم الجزائري. على إثر ما سبق يمكن القول أن النظام الحضري في الجزائر هو نظام مورث من الفترة الاستعمارية، وما يؤكد هذا الاستنتاج هو ظهور عديد الأعمال التي ركزت جميعها على تأثيرات تلك الفترة على تنظيم الفضاء الجزائري(Kamel, 2003, pp. 311-312,314-315) ، لذا ينبغي أثناء دراسة ظاهرة التحضر في هذا البلد مراعاة الواقع التاريخي لها دون أن نغفل على الجوانب الجغرافية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية (Cherif, 1982, p. 257) .

وعن تفسير الزيادة الكبيرة لسكان الحضر خلال العقدين الأولين من الاستقلال فهو يعود إلى حدوث نمو ديمغرافي قوي الذي كان مصحوبا بنزوح سكاني مهم من الريف نحو المدن. غير أن هذا التزايد في سكان المدن لا يعني تباطؤ في عدد سكان الأرياف فهو الآخر أخذ في التزايد لكن كان ذلك بالقيمة المطلقة فقط ففي سنة 1966 بلغ عددهم 8244000 نسمة ليصبح أكثر من 12 مليون نسمة في عام 1998، في حين ظلت نسبتهم من إجمالي السكان في تباطؤ متواصل على نقيض سكان المناطق الحضرية الذين تزايدوا من حيث النسبة والعدد، ليتبين أن سكان الأرياف وسكان المدن عرفوا نموا متناسبا بصورة عكسية(ONS, 2008, pp. 1,83) حاليا الجزائر تسجل معدل تحضر عالي ويشار إلى أنها في المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الحضري (Kamel, 2003, p. 317)، غير أنها لم تصل إلى هذا المستوى من التحضر إلا بعد مرورها بمراحل عديدة تميزت كل مرحلة عن الأخرى وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

الشكل 5: تطور معدلات التحضر في الجزائر (1964–2008)

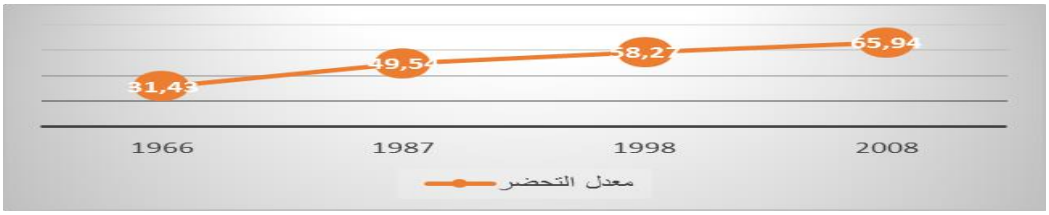

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد على: **Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE. Collections Statistiques n° 163/2011p :83.**

1.2.3المرحلة من 1962إلى1966:

تميزت هذه المرحلة باندفاع سكاني غير مسبوق من الأرياف نحو المدن التي غادرها الأوروبيين و بنمو ديمغرافي قوي بالتحديد في المناطق الحضرية فمعدل النمو السنوي فيها تزايد إلى أكثر من ضعف معدل النمو السنوي الإجمالي، حيث قدر ب4.78 % ما بين (1954 -1966) .أما عن عدد سكان الحضر فتضاعف إلى أكثر من 5 أضعاف إذ ارتفع من 320000 نسمة إلى 1620000 نسمة خلال ذات الفترة، ومنه نجد أن هناك ظاهرتين قد تحكمتا في الوضع خلال هذه المرحلة هما النزوح الريفي و النمو الديموغرافي وكانتا السبب في وصول معدل التحضر في سنة 1966 إلى 31.4 % .

2.2.3المرحلة الثانية (1966-1977):

أهم ما اتسمت به هذه المرحلة هو شروع الجزائر في سياسية تنموية ركزت من ناحية على التصنيع ومن ناحية أخرى على الزراعة من خلال مشروع الثورة الزراعية، لكن على الرغم من الاهتمام بالأرياف إلا أن عدد سكان الحضر واصل ارتفاعه حيث أصبح في آخر سنة 6.7 مليون نسمة بعدما كان في بدايتها 3.8 مليون نسمة أي بزيادة إجمالية وصلت إلى 77% وبزيادة سنوية قدرها 5.3 % تجاوزت الزيادة السنوية الإجمالية المقدرة ب 3.2%. أما معدل التحضر فوصل إلى 39.4%.

3.2.3المرحلة الثالثة (1977-1987):

تواصل نمو سكان الحضر في هذه العشرية لكن بزيادة إجمالية أقل من سابقتها قدرت ب 71% غير أنها كانت كافية لبقاء النمو الحضري مرتفعا، كما وصل معدل التحضر فيها إلى 49.5%. وقد اتسمت بانخفاض طفيف في الزيادة الطبيعية الإجمالية والتي كانت 3.1%، مع هذا فإن معدل النمو السكاني السنوي في الحضر استمر استمر في الارتفاع ليتجاوز 5.4%
(ONS, 2008, pp. 83-85)الانخفاض في النمو السكاني كان راجع لإدراك الجزائر الآثار الديمغرافية السلبية على التنمية، حيث تأكد لها أن التقدم سوف يتباطأ إذا ما بقي النمو السكاني مرتفعا ومنذ ذلك الحين شرعت في انشاء مراكز لمباعدة الولادات قصد السيطرة على النمو السكاني المتزايد، وقد كان عدد تلك المراكز في عام 1974 فقط 7 مراكز، وأصبح 200 في سنة 1979 أما في سنة 1985 وصل إلى 400 مركزا(HIOUL, p. 64) .

4.2.3 المرحلة الرابعة (1987-1998):

في هذه الفترة أصبح أكثر من نصف سكان الجزائر يعشون في مناطق حضرية وتضاعف عدد سكانها ب2.5 مرة، فبعدما كان في سنة 1977 يقدر ب 6.6 مليون أصبح في سنة 1998 حوالي 16.9 مليون نسمة. وخلال 32 سنة مضت أي من سنة 1966 إلى غاية 1998 تزايد إلى أكثر من 4مرات، وقد كانت نسبتهم أقل من النصف إلا أنها وصلت إلى 5/3 تقريبا. أما عن أهم ما تميزت به هذه المرحلة فهو الانخفاض في معدل النمو السنوي الإجمالي الذي قدر ب 2.1 سنة 1998 بعدما كان في سنة 1987حوالي 3.1 %. هذا المعدل شهد أيضا تراجعا واضحا في المناطق الحضرية حيث أصبح 3.6% بعدما كان 5.5 %. ضف إلى ذلك حتى وتيرة التحضر

أخذت في الانخفاض ففي الفترة السابقة كانت 4.3 % بينما قدرت في هذه الفترة ب 3.1 %. لكن في ظل هذه التراجعات واصل معدل التحضر ارتفاعه ووصل 58 % في سنة 1998 وهذا راجع لاجتماع العامل الديمغرافي مع النزوح الريفي الذي صاحب الوضع الأمني هناك الناتج عن الصراعات المسلحة والمذابح التي تعرض إليها السكان. شيء آخر ميز هذه الفترة وتناقض مع الفترات الأولى من الاستقلال وهو تسجيل تباطؤ في معدلات التحضر شمال البلاد لأنه تم توجيه التحضر نحو التجمعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتركزة جنوبا وفي الهضاب العليا.

5.2.3 المرحلة الخامسة ما بين 1998-2008:

استمر معدل التحضر في الارتفاع ووصل في سنة 2008 إلى ما يقارب 66 % هذا الارتفاع تزامن مع انخفاض مستمر في معدل نمو سكان الحضر الذي أصبح 2.9%، غير أنه بقي دائما أعلى من معدل النمو السنوي الإجمالي الذي واصل انخفاضه ليصبح 1.6 %. في هذا العقد سجل لأول مرة معدل نمو سلبي لسكان الأرياف والذي قدر ب –0.46% (ONS, 2008, pp. 1,83-85)

6.2.3 المرحلة الأخيرة:

أما حاليا فالجزائر بلد يعيش فيه أكثر من 70% في مناطق تصنف على أنها حضرية، ولازال هناك ارتفاع في معدل التحضر (United Nations, 2018)دون وجود لأي مؤشر حول تباطئه ما يعني أنها تشهد تحولا سريعا.

3.3 عوامل التحضر في الجزائر ودوافع الهجرة الريفية الحضرية:

1.3.3 عوامل التحضر في الجزائر:

وفقا للدوان الوطني للإحصاء يمكن تفسير النمو الحضري بعاملين هما الزيادة الطبيعية و الهجرة من الريف نحو الحضر مع الإشارة إلى أن العامل الثاني هو جد معقد و يعود ذلك لصعوبة تقديره الكمي، من ناحية أخرى فإن التجمعات الريفية تعرف تحولات اقتصادية في البنى التحتية و السكن و العمل و حتى في الجانب الترفيهي هذا ما يستدعي إعادة تصنيفها إلى مناطق حضرية طبعا في حالة ما استوفت معايير التصنيف كوصولها إلى الحجم الأدنى المطلوب الذي يسمح لها بأن تدمج ضمن تكتل حضري متوسع، لذا يضاف هذا العامل إلى العاملين السابقين(ONS, 2008, p. 121)

وقد تم تقسيم هذا العنصر إلى مرحلتين الأولى من 1987إلى غاية 1998 والثانية من سنة 1998 حتى 2008 وذلك قصد معرفة أي العوامل يساهم أكثر في تفسير التحضر في الجزائر. في أول مرحة اتضح أن الزيادة الطبيعية تأتي في طليعة العوامل فهي تساهم بحصة الأسد في تفسير التحضر في الجزائر بالمجمل بما يقارب 60% تأتي بعدها ظاهرة إعادة التصنيف ب 22.34% وما تبقى أي ما يعادل 18.16% تفسره الهجرة الداخلية كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل 6: محددات التحضر ما بين 1987–1998:

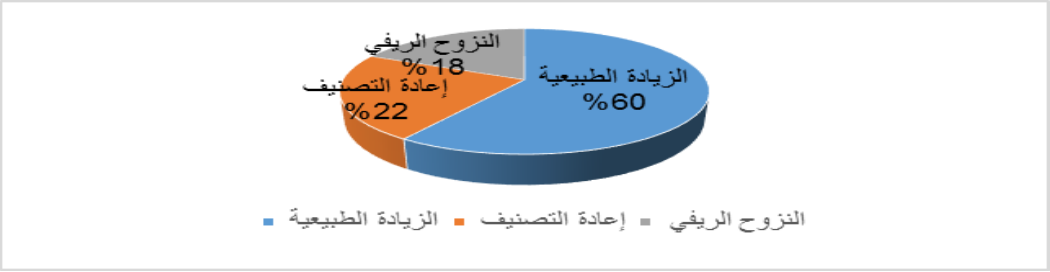

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد على: **Office National des Statistiques ALGER. (2008) ARMATURE URBAINE. Collections Statistiques n° 163/2011 ,p :124.**

أما على مستوى المناطق فإن النزوح الريفي فسر نسبة كبيرة من التحضر في كل من مركز الهضاب العليا بحوالي 49.05 % وفي الهقار والتاسيلي ب73.53%. عموما فإن النمو الطبيعي بقي هو العامل المهم في هذه الفترة بالرغم من الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر. فيما يخص ثاني مرحلة فالأمر لم يختلف عن سابقتها حيث بقي النمو الطبيعي يفسر النسبة الأكبر بما يقارب 56%

بالمقابل تزايدت نسبة مساهمة إعادة التصنيف ووصلت إلى 31% على حساب النزوح الريفي التي أصبحت تساهم ب 13% فقط كما يبينه الشكل رقم 7، التراجع مس حتى نسبة مساهمتها في تفسيرها للظاهرة في كل من مركز الهضاب العليا والهقار والتاسيلي.

الشكل 7: محددات التحضر ما بين 1998–2008:

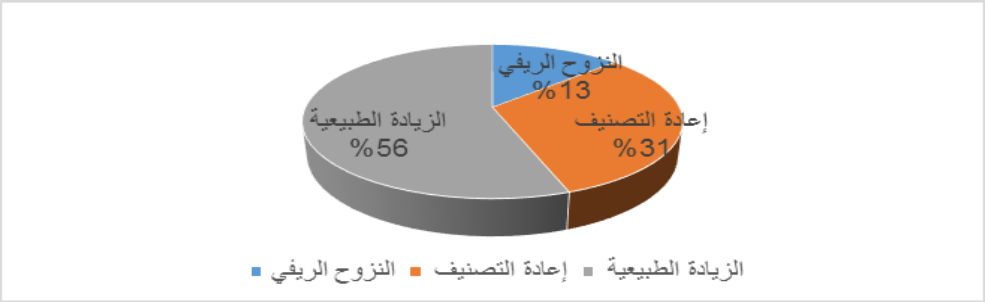

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على: Office National des Statistiques ALGER. (2008) ARMATURE URBAINE. Collections Statistiques n° 163/2011 ,p :125.

2.3.3 دوافع الهجرة من الريف نحو الحضر:

ساهمت الهجرة في تفسير جزء مهم من التحضر في الجزائر على امتداد تاريخها التحضري، لكن من منظور تبسيطي فإن الاهتمام سوف ينصب في هذا المقال على الفترة التي تلت الاستقلال حيث تم خلالها رصد دوافع مختلفة للهجرة نحو المدن أولها كانت بسبب مغادرة الأوروبيين، وبعدها حدثت على إثر انشاء مراكز صناعية كبرى في المناطق المهمة في البلاد أدت إلى استقطاب اليد العاملة من الريف، أما في فترة التسعينيات التي شهدت تزايدا في معدل التحضر ب9% كما يوضح في الشكل (5) فقد تمثلت دوافع الهجرة حينها في انعدام الأمن على مستوى الأرياف. لكن على الرغم من أن الهجرة قد شرحت نسبة من التحضر في الجزائر غير أن تلك النسبة لم تتسم بالرتابة وأخذت في التناقص تدريجيا سوءا بالمجمل أو حتى على مستوى المناطق بالتحديد في مركز الهضاب العليا والهقار والتاسيلي ويمكن ابراز كل هذا في المخطط التالي:

الشكل 8 : نسبة مساهمة الهجرة من الريف نحو الحضر(1987–1998) (1998–2008).

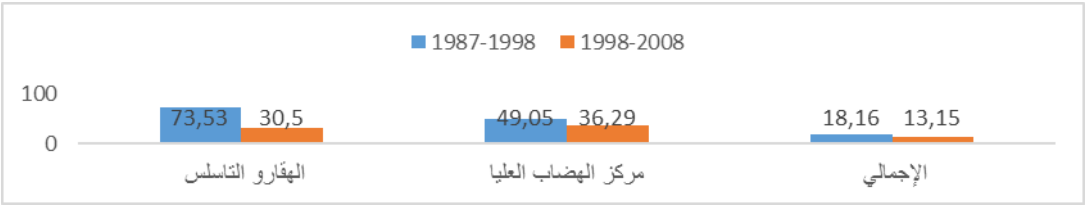

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على: Office National des Statistiques ALGER. (2008) ARMATURE URBAINE. Collections Statistiques n° 163/2011 ,p :124–125.

4.3 التنمية الاقتصادية والتحضر في حالة الجزائر:

تبين لنا من خلال ما سبق أن عملية التحضر في الجزائر نتجت عن امتزاج عوامل ديموغرافية اقتصادية اجتماعية أمنية و سياسية، كما أنها قد ارتبطت بعوامل ديمغرافية أكثر منها بعوامل اقتصادية وهذا ما يتفق مع جاء به (Rahmani, C, 1982) . كما قادنا إلى استنتاج أن التحضر في الجزائر لم يكن نتاجا فرعيا لقوى اقتصادية بالرغم من عدم انكار أن الهجرة نحو المدن قد حركتها دوافع اقتصادية في بعض الأحيان، لكن مساهمتها لم تكن بالقدر الكافي الذي يجعلنا نقبل فكرة أن التنمية الاقتصادية هي القوة

الدافعة للتحضر و أن العامل الرئيسي في حدوثه هو الهجرة الريفية الحضرية كما ألحت عليه نماذج التنمية المزدوجة ، فدوافع التحضر في الجزائر لم تستجب للمفهوم النظري المتبنى من قبل هذه النماذج ما يؤكد عجزها عن تفسير عالمية الظاهرة .و ما يعزز استنتاجنا هو استمرار ارتفاع معدلات التحضر في سنوات كان فيها النمو الاقتصادي سالبا ففي سنة 1988 لأول مرة يتخطى معدل التحضر النصف قدر نمو الناتج الخام السنوي ب(-1.00001) وفقا للاحصائيات الصادرة عن للبنك الدولي، إضافة إلى سنوات أخرى تكررت فيها هذه الملاحظة. من خلال ذلك تبين لنا أن التنمية والتحضر لم يسيرا جنبا إلى جنب في كافة المراحل لأنهما كان منفصلين في البعض منها، ولتدعيم ما تم التوصل إليه من خلال الجانب التحليلي كان لابدا من القيام بدراسة قياسية تبعدنا عن إطلاق الأحكام العامة بشأن محددات التحضر في الجزائر.

4. نمذجة محددات التحضر في الجزائر:

1.4النموذج الفترة والمعطيات:

1.1.4 النموذج:

بالنسبة للنموذج فإنه وفي سبيل فهم العوامل التي تساهم في تفسير تطور معدلات التحضر في الجزائر تم اقتراح نموذجا قياسيا انطلاقا من جملة من الأسباب تمثلت فيما يلي:

أولا: دراسات سابقة تناولت الموضوع من بينها تلك التي أجراها Fox, S. (2011) الذي كان فيها المتغير التابع هو معدلات التحضر أما المتغيرات الشارحة فتمثلت في كل من متوسط معدلات النمو السكاني والنمو في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للزراعة من اجمالي الناتج الداخلي الخام إضافة الى متغيرات وهمية.

ودراسة كل من: Catin, M., Hanchane, S., & Kamal, A. (2008) وقد صاغوا النموذج كالآتي:

$$LogTXURB=B_0+B_1logENAGRI+B_2logPOP+B_3 \log RGDPC+B_4 \log RGDPC2+B_5 \log TRADE +B_6 \log LAND +B_7 \log REG+B_8INC.$$

يظهر جليا أن العامل الديمغرافي والذي عبر عنه في الدراسة الأولى بمعدل النمو السكاني، وكذلك العامل الاقتصادي المتمثل في التنمية والتي تم اعتماد الناتج الداخلي الخام الفردي كمتغير كمي لجعلها قابلة للقياس هما عاملان مهمان في تفسير ظاهرة التحضر وقد أدرجا في كلا الدراستين.

ثانيا: أخذ الجانب التنظيري للتحضر بعين الاعتبار لذ تم الارتكاز على التنمية كمتغير شارح، وهذا بناءا على استنتاجات العلماء الاقتصاد في مجال التنمية، والعامل الديمغرافي بناءا على المفسرين الديمغرافيين للظاهرة.

ثالثا: وهو المهم خصوصية الظاهرة في الجزائر والتي توضح لنا من خلال البيانات المتعلقة بها أن النمو السكاني هو الذي فسر الجزء المهم منها، أيضا هدف الدراسة والمتمثل في معرفة مدى استجابة واقع التحضر في الجزائر لما جاء به المنظرين الاقتصاديين في مجال التنمية ومحاولة الكشف عم إذا كانت التنمية هي الدافع للتحضر أم لا في هذا البلد؟

وعليه كان النموذج كالآتي: $Tu = B_0+B_1 crp+B_2 pibr/h + \varepsilon_t$

2.1.4 الفترة والمعطيات:

امتدت فترة الدراسة من 1990 الى غاية 2017 وهذا لأسباب متعلقة ببيانات المتغير الكمي لقياس التنمية المعتمد في هذه الدراسة والمتمثل في الناتج الداخلي الخام المعدل للقدرة الشرائية:

(GDP per capita based on purchasing power parity (PPP حيث كان متاحا ابتداءا من سنة 1990 بالاستناد على معطيات البنك الدولي، بالمجمل البيانات كانت متاحة طوال فترة الدراسة سوءا تعلق الأمر بالمتغير التابع أو المتغيرات الشارحة بالنسبة للمتغيرات المعتمدة في هذا النموذج فنجد أولا المتغير التابع أي التحضر الذي يمكن ضبطه من خلال ثلاثة متغيرات بحسب الديوان الوطني للإحصاء :

1- تعداد السكان الحضر: وهو العدد المطلق لسكان البلد الذين يعشون في مناطق حضرية.
2- معدل التحضر: أي نسبة سكان الحضر من أجمالي السكان.

3- نسبة سكان الحضر على سكان الأرياف.

ينبغي الإشارة إلى أن التحضر ليس مرادفا للنمو الحضري فالأول يمثل الزيادة في نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان أما الثاني فهو يعبر عن الزيادة المطلقة لسكان الحضر، عمليا هما يسيران جنبا لجنب أما نظريا فقد يحدث تحضر دون نمو حضري والعكس هو أمر وارد-يكون هناك نموا حضريا دون تحضر إذا تزايد سكان الحضر لكن بوتيرة أقل من تلك التي تزاد بها سكان الريف، ويحدث تحضر بدون نمو حضري إذا انخفض سكان الحضر أقل من الانخفاض في سكان الريف .(ONS, 2008, p. 81)وبما أن موضوع الدراسة هو عن التحضر فإن المتغير الأنسب هو معدل التحضر(Tu).

أما بخصوص المتغيرات الشارحة فمن خلال الأعمال حول ظاهرة التحضر يمكن رصد عدة عوامل تؤثر عليها لكن ولأسباب ذكرت سابقا تم الاستناد على اثنين منها: العامل الديمغرافي: (Crp) يعبر عن نمو السكان، والعامل الاقتصادي: (pibr/h) أي التنمية والتي يعتبر الناتج الداخلي الفردي هو الأكثر شيوعا في قياسها الكمي ولكن حتى يكون في الإمكان التعبير عن مستويات الدخل الحقيقي فإنه يستخدم الناتج الداخلي الفردي المعدل للقدرة الشرائية (PPA) (Maurice, Saïd HANCHANE, & Abdelhak, 2008, p. 87)

الجدول1: التعريف بمتغيرات النموذج

المتغير	تعريفه	المصدر
Tu	معدل التحضر = (سكان الحضر / اجمالي السكان) *100	http://esa.un.org/unpd/wup
Crp	نمو السكان السنوي	مؤشرات التنمية في العالم
Pibr/h	الناتج الداخلي الخام الفردي المعدل بالقدرة الشرائية	مؤشرات التنمية في العالم

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2.4 المنهجية المعتمدة:

لتقدير العلاقة ما بين التحضر والمتغيرات الشارحة له سوف يتم استخدام نموذج ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة) المقترح من قبل(2001) Pesaran et al . هذه المنهجية التي يمكن تطبيقها في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا كما لا تشترط تكامل المتغيرات عند نفس الدرجة، هذا بالتحديد ما يتوافق مع النموذج المقترح في هذه الدراسة.

3.4 تحليل النتائج:

1.3.4 استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF): الجدول2: نتائج اختبار ADF

المتغير	عند المستوى					عند الفروق الأولى				
	Lag SC	النموذج الانسب	الاحتمالية	ADF المحسوبة	النتيجة	Lag SC	النموذج الانسب	الاحتمالية	ADF المحسوبة	النتيجة
Tu	2	None	0.0002	4.23-	مستقرة					
Crp	4	Tren	0.0080	4.49-	مستقرة					
Pibr/h	1	Tren	0.355	2.43-	غ م	0	None	0.012	2.58-	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من الجدول يتضح أن السلسلة الزمنية tu هي مسقرة عند المستوى لأن ADF المحسوبة هي أقل من ADF المجدولة والتي أخذت القيم التالية بالترتيب (-2.65،-1.95،-1.60) أي أنها مستقرة عند جميع مستويات المعنوية ،كذلك crp تبين أنها مستقرة عند المستوى حيث ADF المحسوبة أقل من ADF المجدولة (-4.39،-3.61،-3.24) ، أما Pibr/h فقد استقرت عند الفروق الأولى لأن ADF المحسوبة هي أقل من ADF المجدولة عند مستوى معنوية(5%- 10%) قيمها على التوالي كانت (-1.95،-1.60) يعني هذا أن شرط تطبيق ARDL هو مستوفى فلا وجود لدرجة تكامل عند الفروق الثانية.

2.3.4 انحدار التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL:

لتقدير نموذج UECMوفقا لأسلوب ARDL ينبغي تحديد فترات الابطاء الزمنية لكل متغير، وهذه الأخيرة تحدد تلقائيا حيث كان النموذج الأمثل على الشكل: ARDL (4,3,4)، بعد التقدير تبين أن النموذج يفسر 99% من التغيرات الحاصلة في معدل التحضر فمعامل التحديد المصحح كان مساويا ل 0.99 ويتم الاعتماد عليه لأن هناك أكثر من متغير شارح فهو يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة إذ لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد البسيط وانطلاقا من هذا النموذج نجري اختبار الحدود (Bounds test) وفقا لأسلوب ARDL.

جدول 3: نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

F-statistic= 6.31		
مستويات المعنوية	الحد العلوي للقيم الحرجة	الحد السفلي للقيم الحرجة
10%	4.14	3.17
5%	4.85	3.79
2.5%	5.52	4.41

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

هنا يتم اختبار فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك مقابل وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات النموذج ويعتمد Bounds test على إحصائية فيشر، نتائج هذا الاختبار أوضحت أن ثمة علاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات النموذج لأن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند مستوى معنوية (10%، 5%، 2.5%) بالتالي نقبل الفرضية البديلة ونقدر كخطوة ثانية معاملات الأجل الطويل

3.3.4 معادلة الأجل الطويل:

جدول 4: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمالية
Crp	7.59-	1.08	7.01-	0.0000
Pibr/h	0.00013	0.0004	0.3	0.7702

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتضح من الجدول أن النمو السكاني يمارس تأثيرا معنويا على معدل التحضر في المدى الطويل لكنه تأثيرا سلبيا وهذا يبدو منطقيا، فبالرغم من كونه عامل محرك للتحضر إلا أنه لا يبقى كذلك عند وصوله حد معين، فمع استمرار النمو السكاني لاسيما في التجمعات الحضرية سوف يحدث اكتظاظا فيها كما أشار(Jacques, 2008, p. 46) ، هذا الاكتظاظ سيقود لما يسمى بالتضخم الحضري(inflation urbaine) وحينها تبرز آثارا سلبية تتسبب في ظهور ميولات نحو الانتقال إلى مناطق أقل اكتظاظا ، حيث تقود هذه الحركة في نهاية المطاف إلى تشكل مدنا حديثة النشأة، وهنا يبرز عامل آخر للتحضر متمثل في إعادة تصنيف المناطق إلى حضرية. من ناحية أخرى فإن ذلك الانتقال قد يظهر كإجراء حكومي في حالة ما إذا تجاوزت المدن حجمها الأمثل، لذا وحتى تستطيع السيطرة على النمو المتزايد فيها ومن أجل ضمان توزع السكان على أكبر عدد ممكن من المناطق لا تملك السلطات هنا سوى سياسة إعادة توجيههم نحو المناطق الأقل اكتظاظ، هذا التحليل يتوافق مع الوضع الراهن للجزائر التي يشار إلى أنها في المراحل الأخيرة من تحولها الحضري فهي تسجل معدلات تحضر تفوق 70% إضافة إلى أنها شهدت نموا ديمغرافيا لافتا كما تم توضيحه سابقا ،وعليه لا يستغرب من أن اسمرار النمو السكاني في مدنها الكبرى سوف يتولد عنه آثار سلبية لاحقة وفي سبيل التخلص منها يضطر سكانها إلى مغادرتها نحو مناطق أقل اكتظاظ بالتالي يعاد تصنيفها كمناطق حضرية طبعا في حالة ما استوفت الشروط التي تسمح بذلك ، ليصبح هذا العامل أقوى من العامل الديمغرافي، الأمر الذي يتوافق مع ما تم التوصل إليه سابقا، وكذلك مع تحليلات النظرية الاقتصادية المكانية التي يرى روادها أن المدينة أو التكتل ينتج عن تصادم قوى

التكتل(الوفرات الخارجية الإيجابية) وقوى التباعد أو التشتت(الوفرات الخارجية السلبية)، لكن ومع كبر حجمها تستنفذ قوى التكتل و تتزايد قوى التباعد الناجمة عن تزايد عدد أفراده و حدوث تشبع في الفضاء كالتلوث، الازدحام و الانزعاجات الناجمة عن الاختلاط (انعدام الأمن)كذلك ارتفاع أسعار الأراضي و تكاليف النقل، فيصبح في هذه الحالة حجم المدينة عائقا أمام التكتل و يجبر أفراده على الابتعاد ليتشكل في نهاية المطاف مدنا جديدة(Baumont & Rachel Guillain, 1997, p. 4) في هذا الشأن توصل (Henderson, 1974) إلى أن العلاقة ما بين حجم المدينة و بين منافعها التي تعود على ساكنها، تأخذ شكل مقلوب U (Zelai, 2008, p. 123) , ففي المراحل الأولى تتزايد المنافع لكن بمجرد بلوغ حجم المدينة عتبة معينة تتناقص تلك المنافع وتظهر السيطرة لقوى التباعد.

أما فيما يتعلق بالتنمية فالأمر يختلف تماما إذ توضح أنه لا وجود لأي علاقة بينها وبين التحضر لأن معامل المتغير الكمي الذي يعبر عنها كان غير معنوي، ويدل هذا على أن التزايد المستمر في معدلات التحضر في الجزائر لا يعود لأسباب اقتصادية كما توقع العلماء في مجال التنمية، ومنه فإن النتائج القياسية قد تطابقت مع ما تم الوصول إليه في الجانب التحليلي أين وجدنا أن معدلات التحضر واصلت ارتفاعها في فترات من النمو الاقتصادي السالب. لنخلص في الأخير أن التحضر والتنمية ظاهرتين مستقلتين عن بعضهما في الجزائر، وأن واقع تحضرها يتحرك بعيدا عن التفسير المعتمد عليه في نماذج التنمية المزدوجة.

الجدول 5: معامل تصحيح الخطأ

CointEq (-1)	-0.021967	0.006100	-3.600887	0.0048

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

معامل تصحيح الخطأ كان سالبا وهذا يدل أن العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل سوف تتباعد عن الوضع التوازني في المدى القصير، وأن هناك قوى ارجاع سوف تعيد التوازن في المدى الطويل، أما القراءة التحليلية لمعنويته فهي تكشف عن العلاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع.

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (4,3,4)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمالية
Crp	0.011116	0.210810	0.052731	0.9590
Pibr/h	2.58E-06	1.26E-05	0.204441	0.8421

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

يبرز هذا الجدول أثر كلا المتغيرين الشارحين في المدى القصير فبالنسبة للنمو السكاني الاحتمالية تشير لعدم وجود أثر له على المدى القصير وتبرير هذا يرجع لطبيعته فالتغير في النمو السكان يحتاج لمدة زمنية طويلة وبالتالي حتى تأثيره يتماشى مع هذه الطبيعة، أما العلاقة التي تربط ما بين النمو الاقتصادي والتحضر في المدى القصير فإنها لم تكن مخالفة للعلاقة ما بنهما على المدى الطويل بالتالي التنمية ليست محددا للتحضر في الجزائر.

4-4 الاختبارات التشخيصية:

حتى نتمكن من التأكد من جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية والتي توضح نتائجها على النحو الآتي:

الجدول 7: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey serial correlation LM test

F-statistic	0.7	Prob	0.51

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

بالاعتماد د على هذا الاختبار فانه لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن لا وجود لارتباط ما بين الأخطاء في هذا النموذج عند المستويات الثلاث.

الجدول 8:اختبار ثبات التباين (ARCH)

F-statistic	0.53	Prob	0.47

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الاختبار يظهر أن احتمالية F-statistic هي أكبر من (10% 5% 1%)أي أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

الجدول 9: التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

Jarque-Bera	0.55	Prob	0.75

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

القيمة الاحتمالية لJarque-Bera هي أكبر من مستويات المعنوية الثلاث وعليه فإن القرار يقضي بقبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

5. الخاتمة:

بالرغم من وجود دراسات تجريبية أثبتت أن هناك ارتباطا وثيقا بين مستوى التحضر ومعدل الدخل الفردي الحقيقي لتدعم بذلك المبدأ القائل أن التنمية الاقتصادية هي بالفعل القوة الدافعة للتحضر، غير أن في الجزائر كان لظاهرة التحضر من الخصوصية ما منعنا من ضم هذه التجربة إلى التجارب السابقة ، باختصار التحضر في الجزائر حدث دون تنمية اقتصادية.

وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج عقب عرضنا لبيانات حول الظاهرة ، فمعدلات التحضر على مستوى هذا البلد بدأت في التزايد بعد دخول الاستعمار الفرنسي لكن هذا التزايد عاد أساسا إلى السكان الأوربيين ، غير أن الأمر لم يبقى على حاله بعد الاستقلال، حيث شهدت الجرائر موجة تحضرية تعود للسكان الأصليين و كان السبب الرئيسي في حدوثها هو العامل الديمغرافي، لكن مع مرور الوقت بدأت نسبته التفسيرية تشهد تراجع تدريجيا ليبرز دور ظاهرة إعادة التصنيف كعامل قوي في تفسير التحضر و الجدير بالذكر أن تلك الموجة استمرت بالرغم من النمو الاقتصادي السالب في بعض الفترات و ما دعم الاستنتاج السابق هو الدراسة القياسية التي قمنا بإجرائها.

- **الاقتراحات**

بصرف النظر عم إذا كان التحضر مدفوعا بالتنمية الاقتصادية أو بالتحولات الديمغرافية فإنه غالبا ما ينظر إليه على أنه فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك راجع للمزايا التي تتمتع بها المدن، لكن تلك السمات لا تحدث بصفة عفوية إنما تحتاج لعملية توجيهية تقودها الحكومات التي يتوجب عليها صياغة سياسات تحضرية ملائمة تساعد على تسخير امكانيات المدن وتستعد فيها للمزيد من سكان الحضر.

6. قائمة المراجع:

- Baumont, C., & Rachel Guillain, J. M, Proximités et formation des villes: le role des externalités d'informations. Dijon , Laboratoire d'analyse et de téchniques économiques , France, (1997, Mars)؛
- Cherif, R. La Croissance urbaine en Algérie, (1982)؛
- David, Y, Une analyse empirique du rôle de l'éducation dans le processus individuel de migration rurale-urbaine en Thaïlande Doctoral dissertation. Economies et finances, Paris: Université Panthéon-Sorbonne (2008)؛
- HIOUL, S. (s.d.). Mutations fonctionnelles d'un village colonial dans la logique de la croissance urbaine de constantine. SCIENCES DE LA TERRE, DE GEOGRAPHIE ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE: UNIVERSITE MENTOURI؛

- Jacques, V,ENJEUX ÉCONOMIQUES, SOCIAUX ET ENVIRONNEMENTAUX DE L'URBANISATION DU MONDE. *Mondes en développement , 142* (2), 39-52 (2008)؛
- Jean-Marie, H, Les territoires périurbains et leur développement dans le monde: un monde en voie d'urbanisation et de périurbanisation. Territoires périurbains. Développement, enjeux et perspectives dans les pays du Sud. *Territoires périurbains. Développement, enjeux et perspectives dans les pays du sud* , 43-61 (2015)؛
- JEFFREY G, W, Migration and urbanization. *Handbook of development economics , 1*, 425-465 (1988)؛
- Joseph, B, La « transition démographique » comme cadre théorique. *Recherches Économiques de Louvain / Louvain Economic Review , 31* (8), 695-709 (1965)؛
- Kamel, K, POPULATION ET ORGANISATION DE L'ESPACE EN ALGÉRIE. *L'Espace géographique , 32* (4), 311-331(2003)؛
- Maurice, C., Saïd HANCHANE, H., & Abdelhak, K, Urbanisation, primatie et étapes de développement: existe t-il une courbe en cloche. *Région et Développement , 27*, 83-108 (2008)؛
- Milton, S, Croissance et urbanisation en Algérie. *Méditerranée , 2* (8), 731-740(1971)؛
- ONS *ARMATURE URBAINE.* Alger: La direction téchnique chargée des statistiques régionales, l'agriculture et de la carthographie, (2008)؛
- Sean, F, UNDERSTANDING THE ORIGINS AND PACE OF AFRICA'S URBAN TRANSITION. *Crisis StatesResearch Centre Working Papers Series No.2* (2) (2011) ؛
- United Nations, (2018), *Population Division Department of Economic and Social Affairs World Urbanization Prospects*. Récupéré sur https://donnees.banquemondiale.org/
- W. M, C. R, Urban Unemployment, Intersectoral Capital Mobility and Development Policy. *Economica , 42* (165), 59-78 (1975)؛
- Zelai, X, Urbanisation et Croissance des Villes en Chine Doctoral dissertation. Sciences de l'Homme et Société, Clermont-Ferrand: Université d'Auvergne (2008)؛
- La Banque mondiale,(2019),Indicateurs du développement dans le monde : https://donnees.banquemondiale.org/